قصة نجاح الجهاز المركزي للمحاسبات
في مجال التدقيق والرقابة على أهداف التنمية المستدامة
(حماية شواطئ جمهورية مصر العربية من التغيرات المناخية)

المحتويات

- مقدمة
- أولاً: جهود الدولة لحماية الشواطئ
- ثانياً: التحديات التي تواجه الحكومة المصرية
- ثالثاً: دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال التدقيق والرقابة على مشروعات حماية شواطئ جمهورية مصر العربية
- رابعاً: خطوات عملية التدقيق التي قام بها الجهاز المركزي للمحاسبات للمشروعات التي تنفذها الدولة لحماية الشواطئ (أهم الملاحظات – التوصيات).
- أهم الملاحظات التي وردت بالتقرير عن دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تدقيق المشروعات المنفذة لحماية الشواطئ
- أهم توصيات الجهاز
- التغذية المرتدة المتابعة (الأثر والنتيجة)

مقدمة:

تتميز مصر بحدودها الساحلية الشمالية على البحر المتوسط، والحدود الساحلية الشرقية على البحر الأحمر، وتعمل مصر جاهدة على حماية تلك الشواطئ والحفاظ عليها من التغييرات المناخية التي تؤثر عليها , وقد تؤدى إلى خسارة الأراضي الزراعية عالية الإنتاجية في دلتا النيل، ومن ثم حدوث تهديدات للأمن الغذائي وقطاع السياحة على طول الساحل الشمالي الغربي، مما يؤثر تأثيراً مباشراً وخطيراً على الاقتصاد المصري الكلي.

ولذلك حرصت مصر على بذل العديد من الجهود للحفاظ علي شواطئها من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وخلال السنوات الماضية تم تنفيذ العديد من الأعمال لحماية الشواطئ، خاصة وأن العمل على الحفاظ على منسوب سطح البحر يعود بالنفع على سلامة المواطنين، ويحافظ على المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية الموجودة على سواحل مصر، وبما يمكن من تحقيق التنمية الإقتصادية في تلك المناطق، بالإضافة إلى الحفاظ على المناطق الأثرية الموجودة على سواحل مصر وخاصة بمنطقة الدلتا، وبما يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية والحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

وفى هذا الإطار حرص الجهاز المركزى للمحاسبات على القيام بدوره فى تدقيق كافة المشروعات القومية التى تقوم بها الدولة من ناحية الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء.

أولاً: جهود الدولة لحماية الشواطئ:

تقوم الدولة بتنفيذ مشروعات للتكيف مع التغيرات المناخية ومن ضمن تلك المشروعات ما يلى:

- تكيف منطقة شمال الدلتا المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر.
- الحماية الطبيعية لشاطئ رشيد باستخدام محرك الرمال.
- تكامل حماية السواحل في 3 مدن مصرية متوسطية.

وتعتمد إجراءات وتدابير سياسة التكيف في المناطق الساحلية بشكل أساسي من خلال:

- ❖ وضع خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) قادرة على التكيف مع المناخ للساحل الشمالي لمصر تربط خطط تطوير استخدام الأراضي بأعمال حماية السواحل.
- ❖ مراقبة طويلة المدى للتغيرات في البحر ونظام الإنذار المبكر لتقليل آثار الظواهر الجوية المتطرفة.
- ❖ تجنب تراكم النفايات البلاستيكية في البيئة البحرية والبرية.
- ❖ التصدى لظاهرة النحر والآثار الناتجة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.
- ❖ إيقاف تراجع خط الشاطىء والحفاظ على الأراضي الزراعية والاستثمارات القائمة على السواحل.
- ❖ المحافظه على سلامه واستقرار الكتلة السكنية بالمناطق الساحلية.
- ❖ حماية دلتا نهر النيل من تداخل مياه البحر.

وفى إطار جهود الدولة أيضاً تم إنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ والتى كان من أهم أهدافها إيقاف التراجع والتآكل المستمر والمتزايد لخط الشاطئ ومحاولة كسب أراضٍ جديدة من البحر تضاف إلى الشاطئ، حماية وتأمين سلامة المنشآت السياحية والعمرانية الواقعة على الشاطئ، حماية الأراضى الزراعية الساحلية، المحافظة على الكثبان الرملية المكونة للشواطئ التى تعتبر خط دفاع أول لحماية الشواطئ، المحافظة على المصايف بالمناطق الساحلية.

ثانياً: التحديات التي تواجه الحكومة المصرية:

تتمثل أهم التحديات أمام الحكومة المصرية لمشروعات إجراءات التخفيف والتكيف في مجال حماية الشواطئ المصرية فيما يلى:

- **الدعم المالي:** حيث إن التنفيذ الفعلي لتدابير التخفيف والتكيف مشروط بتوفير تمويل دولي ملائم ومناسب من خلال التمويل والمنح بشروط ميسرة للغاية حسب الحاجة.
- **بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.**
- **الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الإجراءات.**

ثالثاً: دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال التدقيق والرقابة على مشروعات حماية شواطئ جمهورية مصر العربية:

يسعى الجهاز إلى تمكين المدققين للمساعدة في تقييم الروابط المتبادلة وأوجه التكامل بين أهداف التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على النتائج والتوصيات المحددة من خلال عمليات التدقيق المختلفة لأهداف التنمية المستدامة، وتوجيه الحكومات نحو معالجة أوجه القصور من خلال القيام بالرقابة المالية والأداء والالتزام، فضلاً عن توفير معلومات للحكومات وأصحاب المصلحة للاستفادة منها والعمل على التنفيذ الكامل لخطة 2030.

رابعاً: خطوات عملية التدقيق التي قام بها الجهاز المركزي للمحاسبات للمشروعات التي تنفذها الدولة لحماية الشواطئ:

قام الجهاز بوضع نموذج وإطار لتطبيق برنامج للرقابة المالية لمشروعات حماية الشواطئ المصرية، وكذلك لمتابعة وتقييم الأداء أثناء عملية التنفيذ، والتأكد من مدى الالتزام بالقوانين والخطط والبرامج والبروتوكولات الموقعة مع الدول والجهات المانحة والمقرضة، وعلى هذا الأساس تم تصميم نموذج لعملية التدقيق وفقاً لمعايير الرقابة الخاصة بالإنتوساى ومعايير ISAM حتى يحقق هذا النموذج الهدف من عملية التدقيق، حيث تتم أعمال التدقيق منذ البدء فى تنفيذ تلك المشروعات وبصورة مستمرة، وقد قام الجهاز بتدقيق عدد 7 مشروعات تم الصرف عليها من الخطة الاستثمارية والموازنة الجارية للدولة وكذا من المنح والقروض.

وقد قام الجهاز بخطوات التدقيق التى تتفق مع الأطر والمعايير الدولية لتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً للخطوات التالية:

1. الإعداد لعملية التدقيق:

- قام الجهاز في البداية بدراسة المشكلة المتعلقة بالنحر الذى تتعرض له الشواطئ المصرية، وخطط ومشروعات الدولة فى شأن حل تلك المشكلة حتى يتم تفهم طبيعة عملية التدقيق التى سيتم التخطيط لها.
- دراسة طبيعة الشركات والجهات القائمة بتنفيذ هذه المشروعات للوقوف على مدى كفاءتها الفنية وملاءتها المالية.
- دراسة طبيعة ومصادر عمليات التمويل الخاصة بتلك المشروعات.

- تجميع والإلمام بالقوانين المتصلة بحماية الشواطئ، وقانون الرى والصرف ولائحته التنفيذية، قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاته، قانون حماية نهر النيل والمجارى المائية ولائحته التنفيذية، قرارات بشأن حماية الشواطئ البحرية المصرية.
- الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بتمويل تلك المشروعات من المنح والقروض.
- القوانين واللوائح المالية والإدارية التى تنظم عمليات الصرف والشراء مثل قانون الموازنة العامة للدولة وتعديلاته، قانون المناقصات والمزايدات والمعدل بقانون التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة، اللائحة المالية للموازنة والحسابات، لائحة المخازن، قانون المحاسبة الحكومية وتعديلاته.
- العقود وأوامر الإسناد والبرامج الزمنية الخاصة بتنفيذ تلك المشروعات.

2. تخطيط عملية التدقيق:

في سبيل التخطيط لعملية التدقيق تم تحديد ما يلي:

- **أهداف التدقيق:**

أهداف التدقيق:

تستهدف عملية التدقيق تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التحقق من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المنظمة في هذا الشأن والالتزام بالبرنامج الزمنى.
- التأكد من الالتزام بالصرف في الأغراض المخصص لها هذه الإعتمادات وتدقيق صحة وسلامة الحسابات، ودراسة وتحليل التجاوزات المحتملة في التكلفة.

- تحديد مدى كفاءة الأداء وقدرة الإدارة على تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لحل مشكلة نحر الشواطئ.
- المساهمة في تحقيق رقابة فعالة على الأنشطة التى تتم فى هذا الشأن وتقويم الأداء عن طريق توفير المعلومات للجهات المستفيدة.
- تقييم مدى قدرة الشركات المنفذة على الإنجاز ومدى الوفاء بالتزاماتها وعدم وجود تقاعس فى عمليات التنفيذ لهذه المشروعات.
- تقييم السياسات والبرامج والممارسات والنظم التى وضعتها الشركات للمحافظة على البيئة.

نطاق عملية التدقيق:

بناء على الدراسة السابقة تم تحديد نطاق التدقيق، وتم تصميم برنامج التدقيق وتحديد المدى الزمني وفريق العمل لتنفيذ تلك البرنامج وذلك فيما يتعلق بأسلوب الرقابة المالية ورقابة الأداء وكذا

تشكيل فريق التدقيق:

بناءً على كفاءة ومهارة فريق التدقيق تتحدد جودة مخرجات عملية التدقيق لذلك تم اتباع الخطوات التالية:

- تشكل فريق تدقيق من عدد 1 مدقق رئيسي وعدد 4 مدققين فى كل نوع من أنواع التدقيق.
- كما تم الاستعانة أثناء عملية التدقيق ببعض المتخصصين والخبراء فيما يتعلق بالنواحي الفنية.

تصميم برنامج التدقيق:

تم تصميم برنامج التدقيق الذى يناسب طبيعة تلك الأعمال والذى يحقق الهدف من عملية التدقيق.

3.تنفيذ عملية التدقيق:

لتنفيذ عملية التدقيق وجمع أدلة الإثبات تم القيام بما يلي:

- تدقيق وتقييم أنظمة الرقابة، وتقييم الآثار البيئية المترتبة على المشروعات التى يتم تنفيذها.
- تدقيق وفحص المستندات المالية وإجراء مجموعة من التحليلات المالية.
- إجراء مجموعة من المقابلات للحصول على بعض الاستفسارات التي تتعلق بالعمليات التى يتم تنفيذها.
- فحص نظام المخازن للتحقق من سلامة إجراءات أعمال التخزين.
- إجراء عمليات تقييم مختلفة للأعمال المنفذة مع ما تم التخطيط له والوقوف على الانحرافات وتصحيحها.

4.تقرير التدقيق:

مع مراعاة الجوانب الشكلية للتقرير تم إعداد تقرير تفصيلي بأعمال التدقيق والرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء وتم إبلاغه للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وإلى كافة الجهات المعنية طبقاً للوائح والقوانين بجمهورية مصر العربية.

أهم الملاحظات التي وردت بالتقرير عن دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تدقيق المشروعات المنفذة لحماية الشواطئ:

- عدم تحقيق الإنجاز وفقاً للمعدلات المطلوبة، مما أدى إلى التأخير في تنفيذ بعض الأعمال.
- وجود بعض المعوقات الإدارية والتأخر في استخراج التراخيص اللازمة للبدء فى تنفيذ بعض العمليات مما أدى إلى تعديل تواريخ الانتهاء المقررة لها.
- وجود بعض التعديات من قبل بعض الشركات والأفراد على الشواطئ والتي تؤثر سلباً على البيئة الساحلية.

أهم توصيات الجهاز:

- استمرار قيام الدولة متمثلة في وزارة البيئة بمساندة الشركات في تنفيذ مشروعاتها المتعلقة بالبيئة من خلال الدعم الفني والمالي.
- دراسة وضع عقوبات رادعة للذين يقومون بالتعدى على حرم الشاطئ الذى يعد أحد الموارد الطبيعية غير المتجددة والذى يمثل منفعة عامة.
- العمل على سرعة البت فى أوضاع القرى السياحية السابق توقيع مخالفات عليها.
- حث الشركات المنفذة لأعمال الحماية وتطوير السواحل والشواطئ المصرية على زيادة معدلات التنفيذ وسرعة تنفيذ الأعمال بما يتوافق مع البرنامج الزمنى لتنفيذ الأعمال.

- العمل على سرعة إستخراج كافة التراخيص والتنسيقات مع الجهات المعنية قبل البدء فى تنفيذ العمليات حتى يتسنى الإنتهاء من تنفيذها فى المواعيد المقررة والإستفادة من العامل الزمنى فى حماية الشواطئ البحرية.
- تنشيط جهاز تحصيل الغرامات والتعويضات المفروضة على المنشآت التي خالفت قانون البيئة وتفعيل مواد العقوبات المنصوص عليها به.
- توفير الدعم الفني والمادي وبناء القدرات للتوجه نحو التمويل الأخضر وعلاج مشكلة نفايات البلاستيك بالشواطئ المصرية.

التغذية المرتدة المتابعة (الأثر والنتيجة):

- تمت الاستجابة لمعظم توصيات الجهاز خاصة في مجال متابعة إزالة المخالفات أو التعديات وتحصيل الغرامات، ومتابعة تنفيذ المشروعات وفقاً للبرامج الزمنية الموضوعة للتنفيذ.
- تم متابعة قيام الشركات بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للأنشطة الجديدة والتوسعات قبل التنفيذ، ودراسات الجدوى الاقتصادية المرتبطة بها، ومدى توافر الاعتمادات المالية اللازمة للتنفيذ.
- تم إنذار الشركات التى تأخرت فى التنفيذ بسحب الأعمال، كما تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركات التى تقاعست عن مواكبة البرنامج الزمنى الموضوع للتنفيذ.
- فى سبيل تجنب تراكم النفايات البلاستيكية في البيئة البحرية والبرية وزيادة إنتاج البتروكيماويات الخضراء، تم التخطيط لبرنامجين؛ الأول لتصنيع آلاف الأطنان من الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل سنويًا، والبرنامج الثاني يهدف إلى تحويل النفايات البلاستيكية إلى زيت كمنتج وسيط لإنتاج آلاف الأطنان من البولي إيثيلين، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى.